جامعة عين شمس
كلية التجارة

تقييم دور المشاركة بين القطاعين العام والخاص لإمارة أبوظبي
(دراسة تطبيقية)

Evaluation of the cooperation between public and private sectors of Abu Dhabi Emirate
(Applied Study)

رسالة للحصول على درجة دكتور الفلسفة فى الاقتصاد مقدمة من الباحث

على محمد مطر أبو نمر المزروعي

تحت إشراف

أ . د / فرج عبد العزيز عزت
أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس

٢٠١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

"قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم"

صدق الله العظيم

(سورة البقرة: الآيه ٣٢)

صفحة الإجازة

اسم الباحث: على محمد مطر أبونمر المزروعى

عنوان الرسالة: تقييم دور المشاركة بين القطاعين العام والخاص لإمارة أبوظبى (دراسة تطبيقية).

الدرجة العلمية: دكتور الفلسفة فى الاقتصاد

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور/فرج عبد العزيز عزت (مشرفاً ورئيساً)
أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس، ووكيل الكلية الأسبق

الأستاذ الدكتور/ايهاب عز الدين نديم (عضواً)
أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور/عمرو محمد التقى (عضواً)
أستاذ الاقتصاد وعميد أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

إدار ة الدراسات العليا

ختم الإجازة أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠١٢

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

/ / ٢٠١٢ / / ٢٠١٢

شكر وتقدير

يتقدم الباحث بخالص الشكر والتقدير إلى الأب والأستاذ الفاضل الدكتور/ **فرج عبد العزيز عزت**، أستاذ الاقتصاد ووكيل كلية التجارة (الأسبق) جامعة عين شمس، الذى تتلمذت على يديه خلال مرحلة الدراسات العليا، وكان لى شرف موافقته بالإشراف على هذة الرسالة، وأن أكون أحد أبنائه من تلاميذ المدرسة العزتية التى قدمت ومازالت تقدم خير الباحثين فى كافة المجالات الاقتصادية إلى المجتمع المصرى والعربى.

كما أتقدم بكل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ **ايهاب عز الدين ندين**، أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس، لموافقته على المشاركة فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة والذى كان لى بمثابة الأب والأخ الأكبر الذى لم يبخل على بالعلم والمودة خلال مرحلة الدراسات العليا.

وأتقدم بكل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ **عمرو محمد التقى**، أستاذ الاقتصاد وعميد أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، لموافقتها على المشاركة فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة.

إهداء

إلى روح الوالد القائد / **الشيخ زايد** الذى علمنا ان العلم هو الثروة الحقيقية للإنسان
إلى القائد سمو الشيخ **خليفة بن زايد** ونائبه وولي عهده الامين وشعب الإمارات الوفى
إلى روح **والدى** الطاهرة عرفانابأبويه البارة
إلى **أمى** التى سهرت وتعبت ولم تدخر جهدا فكانت المصباح الذى أضاء إلى طريقى.
إلى **زوجتى وأولادى وأهلى وأساتذتى الكرام ومعلمى وكل من له فضل على.**
أهدى لكم رسالتى التى تملؤها المحبة والعرفان بفضلكم جميعا على.
الباحث

أولا: مقدمة الدراسة

بناءاً على مساعى صاحب السمو خليفة بن زايد الناهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة أبوظبى، ورعاية سمو الفريق أول محمد بن زايد الناهيان ولى عهده الأمين ورئيس المجلس التنفيذى الرامية إلى ضمان النجاح المتواصل لعملية التنمية الاقتصادية فى الإمارة، تم إعداد خارطة طريق طويلة الأمد للتقدم الاقتصادى فى الإمارة، والتى تسمى بالرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ لإمارة أبوظبى. ومن ثم تم تصميم إطار عام يضم بين جوانبه كافة السياسات والخطط وينطوى على تمكين القطاع الخاص من المساهمة الكاملة فى تنفيذ تلك السياسات والخطط. وقد حددت حكومة أبوظبى تسعة مرتكزات رئيسية يستند إليها المستقبل الإجتماعى والسياسى والاقتصادى للإمارة، حيث تؤدى إلى مجتمع واثق وآمن واقتصاد مستدام ومنفتح ويمتلك القدرة على المنافسة. وتتمثل هذة المرتكزات فيما يلى:

١. قطاع خاص فاعل ومؤثر.
٢. اقتصاد مرتكز على المعرفة المستدامة.
٣. بيئة تشريعية مثلى تتسم بالشفافية والكفاءة.
٤. المحافظة على العلاقات المتميزة مع باقى دول العالم على مختلف الأصعدة.
٥. الإستخدام الأمثل لموارد الإمارة.
٦. نظام تعليمى ورعاية صحية وبنية تحتية على مستوى عالمى.
٧. إستقرار أمنى على الصعيدين الداخلى والخارجى.
٨. المحافظة على قيم أبوظبى وثقافتها وتراثها.
٩. مواصلة الإسهام فى توثيق عرى الاتحاد بين إمارات الدولة.

والتزمت حكومة أبوظبى بتوجيه السياسة العامة من أجل تعزيز تلك المرتكزات وتطويرها، وذلك من خلال أربعة أولويات رئيسية:

- التنمية الاقتصادية.
- تنمية الموارد الاجتماعية والبشرية.
- تطوير البنية التحتية والمحافظة على البيئة.
- النهوض بمستوى الأداء الحكومى.[١]

وفى ضوء ذلك، تعمل دائرة التخطيط والاقتصاد فى إمارة أبوظبى فى سبيل تحقيق أعلى درجات الكفاءة فى الأداء الحكومى ورفع مستوى الأداء الاقتصادى على إعادة هيكلة الحكومة من خلال تبنى مفهوم تعهيد الخدمات الحكومية إلى القطاع الخاص التى يستطيع توفيرها بدرجة أعلى من الكفاءةوبناءاً على ذلك تسعى دائر ة التخطيط والاقتصاد إلى توفير أجواء مثالية للاستثمارات المحلية والأجنبية بما يمكن القطاع الخاص من أن يكون المحرك الرئيسى للنمو الاقتصادى، ويساعد على تحقيق الأهداف الإستراتيجية لإمارة أبوظبى والتى يأتى على رأسها تقديم خدمات تعليمية وصحية عالية الجودة وبنية تحتية متطورة. وهو ما يمكن إمارة أبوظبى من الإستفادة من الفرص التى تتيحها العولمة لتوسيع قاعدتها الاقتصادية، حيث أن إزالة العوائق أمام حركة التجارة العالمية فتحت الباب لإجتذاب كافة الأنشطة إلى الإمارة بشكل فاعل، من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى تمتلك خبرات عالمية فى مختلف المجالات.[٢]

وتعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص صورة أخرى من صور إشراك القطاع الخاص فى الحياة الاقتصادية للدولة بجانب الصورة الأكثر شهرة وهى

---

[١] حكومة أبوظبى، "الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ لإمارة أبوظبى"، دائرة التخطيط والاقتصاد، ٢٠٠٩، ص٥

[٢] المجلس التنفيذى، "أجندة السياسة العامة ٢٠٠٧ـ ٢٠٠٨ لإمارة أبوظبى"، ٢٠٠٩، ص١٣

الخصخصة، إلا أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص قد تلقى قبولاً على المستوى السياسى عن عملية الخصخصة. وتعرف الشراكة على أنها اتفاق تعاقدى بين كل من القطاع العام والخاص يقوم بمقتضاه القطاع الخاص بتقديم بعض أول كل الخدمات التى يقدمها القطاع العام للمواطنين، وذلك بهدف تقديم الخدمة بمستوى عالى من الكفاءة وبأقل تكلفة ممكنة، وتخفيف أعباء الموازنة العامة للدولة، وأخيراً توزيع مخاطر الأعمال بين كلا القطاعين.[٣]

وقد لجأت إمارة أبوظبى إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف تحويل أبوظبى إلى مركز اقتصادى عالمى وتدعيم البيئة الاقتصادية فى الإمارة بعناصر النمو المستدام من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية للإمارة.

ثانيا: مشكلة الدراسة

إنخفض الناتج المحلى الإجمالى لإمارة أبوظبى بـ ١٨% عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨، حيث بلغ الناتج المحلى الإجمالى للإمارة حوالى ٦٦٦,٧ مليار درهم فى عام ٢٠٠٨ بينما تراجع إلى حوالى ٥٤٦,٥ مليار درهم فى عام ٢٠٠٩. ويرجع الإنخفاض الكبير الذى شهده الناتج المحلى الإجمالى لإمارة أبوظبى إلى إنخفاض أسعار النفط مع تراجع صادرات الإمارة من البترول فى ظل الأزمة المالية العالمية التى شهدها العالم فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، حيث إنخفض سعر البترول من ٩٦$ للبرميل فى عام ٢٠٠٨ إلى ٦١% للبرميل فى عام ٢٠٠٩. كما تراجعت الصادرات من البترول بـ ١٨,٧% فى عام ٢٠٠٩، حيث بلغت قيمة الصادرات البترولية للإمارة ٣٧١,٥ مليار درهم فى عام ٢٠٠٩ مقابل ٣١٣ مليار درهم فى

[3] Bayoumi Attia, "Public Private Partnership in Irrigation and Drainage in Egypt", Public Private Partnership for Infrastructure Finance in MENA Region Conference, Istanbul,, Turkey, 2006, P2-4.

عام ٢٠٠٩، ومن ثم إنخفض الناتج المحلى الإجمالى لقطاع البترول فى إمارة أبوظبى بـ ٣٤% عام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من التراجع الكبير الذى شهده عام ٢٠٠٩ للناتج المحلى الإجمالى لقطاع النفط والغاز فى إمارة أبوظبى، إلا أن الناتج المحلى الإجمالى للقطاعات الأخرى- غير النفطية- قد حافظ على معدل نمو موجب كما فى السنوات السابقة، حيث حقق معدل نمو يقدر بـ ٦% فى عام ٢٠٠٩ مقارنة بمعدل نمو ٩,٦% فى عام ٢٠٠٨. وقد أدى ذلك إلى تعزيز إتجاة سياسة الإمارة نحو تنويع القاعدة الاقتصادية للإمارة، وتخفيض الإعتماد على قطاع النفط والغاز كمحرك رئيسى للنشاط الاقتصادى، حيث أن أداء القطاع النفطى ذو حساسية كبيرة فيما يتعلق بالصدمات الخارجية نتيجة للتقلبات التى تحدث فى أسعار البترول، كما أن النمو الاقتصادى الذى يعتمد على الصناعات الإستخراجية ما هو إلا إستنزافاً للثروة القومية (البترول) أكثر من كونه نمواً حقيقياً.[٤]

ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة فى إعتماد النسبة العظمى للناتج المحلى الإجمالى لإمارة أبوظبى، ومن ثم معدل النمو الاقتصادى، على قطاع واحد وهو القطاع النفطى، الأمر الذى يحول دون تحول النمو الاقتصادى الذى تحققه الإمارة إلى عملية تنمية اقتصادية شاملة تسهم فى الإرتقاء بمستوى الرفاهة الاقتصادية لمواطنى الإمارة.

[٤] دائرة التنمية الاقتصادية، "ملخص التقرير الاقتصادى لإمارة أبوظبى "، ٢٠١٠، ص د ٣

ثالثا: أهمية الدراسة

تقوم الدراسة بإستعراض أحد الوسائل الهامة لدعم وزيادة دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى فى إمارة أبوظبى، وهى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث تساعد هذة الشراكة على تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال إرتفاع كفاءة الخدمات المقدمة مع إنخفاض التكاليف، كما تسمح بتوزيع مخاطر الأعمال بين كلا القطاعين، بالإضافة إلى تخفيض العبء عن الموازنة العامة للدولة. ومن ثم فإن الشراكة سوف تسهم فى المستقبل الاقتصادى لإمارة أبوظبى، من خلال تطوير وتنمية البنية التحتية للإمارة ومشروعات الخدمات العامة، أو من خلال تنمية الموارد البشرية فى الإمارة عن طريق المشروعات الاجتماعية من تعليم وصحة.

رابعا: أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلى:

١. التعرف على الجوانب المختلفة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، من حيث مفهوم الشراكة ، وأنواعها، ومبرراتها، وفوائدها، وشروط نجاحها، والجوانب الإيجابية والسلبية للشراكة، ومراحل تنفيذها، ودورها فى عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية.
٢. التعرف على دور المنظمات الدولية المختلفة فى دعم مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
٣. النعرف على تجربة الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى عدد من دول العالم.
٤. التعرف على مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى إمارة أبوظبى ودورها فى عملية التنمية الاقتصادية والبشرية فى الإمارة ومن ثم دورها فى تنويع هيكل الناتج المحلى الإجمالى لإمارة أبوظبى.

خامسا: فروض الدراسة

١ اتباع سياسة اقتصادية كلية قاعدتها الشراكة مع القطاع الخاص يؤدى إلى تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة لإمارة أبوظبى.

٢ القطاع الحكومى مازال مهيمن على قطاعات التنمية البشرية (التعليم والصحة) فى إمارة أبوظبى.

٣ مساهمة القطاع الخاص فى مشروعات التنمية البشرية كان لها تأثيرقوى على تنويع هيكل الناتج المحلى لإمارة أبوظبى.

سادسا: الحدود الزمنية للدراسة

تغطى الدراسة الفترة الزمنية التى تبدأ من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١١ وهى الفترة التى شهدت دعم مشاركة القطاع الخاص فى عملية التنمية الاقتصادية لإمارة أبوظبى وشهدت تدشين الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ لإمارة أبوظبى التى تجعل من القطاع الخاص اللاعب الرئيسى فى تنفيذ الخطط الاقتصادية طويلة الأجل للإمارة.

سابعا: منهج الدراسة

تتبع الدراسة الأساليب العلمية التالية:

١ المنهج الوصفى التحليلى: من خلال مراجعة الكتب والمقالات والدوريات العلمية التى لها صلة بموضوع الدراسة والمتعلقة بمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأهميتها. ثم تحليل البيانات والمعلومات المتاحة للتعرف على طبيعة النمو الاقتصادى لإمارة أبوظبى، وتحديد نقاط القوة والضعف فى هذا النمو.

٢ المنهج القياسى: حيث تقوم الدراسة بإستخدام نماذج الإنحدار المتعدد لقياس مساهمة القطاع الخاص فى تنويع هيكل الناتج المحلى لإمارة أبوظبى من خلال مشاركته فى مشروعات التنمية البشرية فى إمارة أبوظبى.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

تقوم الدراسة بإستعراض أحد الوسائل الهامة لدعم وزيادة دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى فى إمارة أبوظبى، وهى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث تساعد هذة الشراكة على تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال إرتفاع كفاءة الخدمات المقدمة مع إنخفاض التكاليف، كما تسمح بتوزيع مخاطر الأعمال بين كلا القطاعين، بالإضافة إلى تخفيض العبء عن الموازنة العامة للدولة. ومن ثم فإن الشراكة سوف تسهم فى المستقبل الاقتصادى لإمارة أبوظبى، من خلال تطوير وتنمية البنية التحتية للإمارة ومشروعات الخدمات العامة، أو من خلال تنمية الموارد البشرية فى الإمارة عن طريق المشروعات الاجتماعية من تعليم وصحة، والذى فى النهاية يؤدى إلى تنوع هيكل الناتج المحلى الإجمالى لإمارة أبوظبى.

وقد تمثلت خطة الدراسة فيما يلى:

الفصل الأول: الملامح العامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص

وقد تناول الفصل مفهوم، مبررات، فوائد، أنماط، واقتصاديات الشراكة، وشروط الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص. وأخيراً، الجوانب الإيجابية والسلبية لمشروعات الشراكة.

الفصل الثانى: الواقع العملى للشراكة بين القطاعين العام والخاص فى بعض دول العالم

وقد تناول الفصل بعض مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى عدد من الدول العربية، والأوربية، والولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الثالث: الواقع العملى للشراكة بين القطاعين العام والخاص فى إمارة أبوظبى

وقد تناول الفصل وضع اقتصاد إمارة أبوظبى فى الماضى والحاضر والمنشود بلوغه مستقبلاً فى ظل التحديات الاقتصادية التى تواجهها الإمارة، ومدى مساهمة القطاع الخاص فى عملية التنمية الاقتصادية فى الإمارة، ومقارنة تجربة أبوظبى التنموية مع التجربة التنموية لكل من سنغافورة وماليزيا. وأخيراً، مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى عدد من مشروعات التنمية البشرية ومشروعات البنية التحتية فى إمارة أبوظبى.

الفصل الرابع: مساهمة القطاع الخاص فى مشروعات التنمية البشرية ودروه فى تنويع هيكل الناتج المحلى الإجمالى لإمارة أبوظبى

يتناول الفصل التقدم الذى حققته مشروعات التنمية البشرية من تعليم وصحة ورعاية إجتماعية فى إمارة أبوظبى ومدى مساهمة القطاع الخاص فى هذة المشروعات ومن ثم قدرته على تنويع هيكل الناتج المحلى لإمارة أبوظبى.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. الشراكة بين القطاعين العام والخاص كان لها دوراً فى إرتفاع نسبة مساهمة القطاعات الغير نفطية فى الناتج المحلى الإجمالى لإمارة أبوظبى.

٢. إمكانية محاكاة اقتصاد إمارة أبوظبى لتجربة التنمية الناجحة فى كل من سنغافورة وماليزيا.

٣. على الرغم من زيادة مساهة القطاع الخاص فى قطاعى التعليم والصحة إلا أن القطاع الحكومى لايزال مهيمناً على كلا القطاعين، حيث بلغ متوسط مساهة القطاع الخاص فى القيمة المضافة لقطاع الصحة ١٣,٦% (بإنحراف معيارى ٢,٧%)، بينما بلغ متوسط مساهة القطاع الخاص فى القيمة المضافة لقطاع التعليم ٥١% (بإنحراف معيارى ٥,٥%).

٤. القطاع الخاص يؤدى دوراً محورياً فى مشروعات البنية التحتية لإمارة أبوظبى، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص فى القيمة المضافة لمشروعات البنية التحتية (خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥) ٤٣% (بإنحراف معيارى ٤)، بينما ارتفعت هذة النسبة إلى ٥٨% (بإنحراف معيارى ٥,٥) خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١.

٥. حققت عملية التنمية البشرية فى إمارة أبوظبى عدد من النتائج الإيجابية التى يمكن تلخيصها فيما يلى:

- إنخفاض نسبة الأمية بين السكان ١٠ سنوات فأكثر إلى ٨% فى المتوسط خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١.
- بلغت نسبة الإلتحاق الإجمالى بالتعليم الإبتدائى ٩٢% فى عام ٢٠١٠.
- بلغ معدل التسرب فى جميع مراحل التعليم الحكومى ١,٨% خلال العام الدراسى ٢٠٠٨/٢٠٠٧.
- إرتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد إلى ٧٧ عاماً.
- إنخفاض معدل الوفيات دون سن الخامسة إلى ٧ حالات وفيات لكل ١٠٠٠ مولود.

- تضاعف نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية خلال النصف الثانى من العقد الأول للقرن الواحد وعشرين، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية ١٤٠٠ دولار خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠، بينما كان متوسط نصيب الفرد ٧٦١ دولار فى المتوسط خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠.

٦ نسبة مساهمة المشروعات الغير نفطية فى تكوين رأس المال الثابت ونسبة مساهمة القطاع الخاص فى القيمة المضافة لمشروعات البنية التحتية لهما تأثير طردى قوى على تنويع هيكل الناتج المحلى الإجمالى لإمارة أبوظبى.

٧ نسبة مساهمة القطاع الخاص فى القيمة المضافة لخدمات التعليم فى إمارة أبوظبى له تأثير طردى طفيف على تنويع هيكل الناتج المحلى الإجمالى لإمارة أبوظبى.

٨ نسبة مساهمة القطاع الخاص فى القيمة المضافة لخدمات الصحة وفى إجمالى تكوين رأس المال الثابت لخدمات التعليم فى إمارة أبوظبى يكاد أن يكون ليس لهما تأثير على تنويع هيكل الناتج المحلى الإجمالى لإمارة أبوظبى.

ومن خلال النتائج السابقة قدمت الدراسة التوصيات التالية:

١ الإبقاء على نسب مساهمة القطاع الخاص فى مشروعات التنمية البشرية من تعليم وصحة على ما هى عليه، على الرغم من إستحواز القطاع الحكومى على النسبة العظمى منها، حيث أنها تبلى بلاءاً حسناً بهذة النسب.

٢ زيادة مساهمة القطاع الخاص فى مشروعات البنية التحتية للإمارة وتهيئة بنية تحتية حديثة ومتطورة وبيئة أعمال بمواصفات عالمية جاذبة للإستثمارات المحلية والأجنبية، وتوجيه تلك الإستثمارات نحو قطاعات مختلفة مما يؤدى إلى إعادة هيكلة مكونات الناتج المحلى الإجمالى للإمارة وتنوعه.

فهرس الدراسة